الأمم المتحدة

A/ES-10/887–S/2022/25

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إنه لمن دواعي الأسف أن العام الجديد في فلسطين المحتلة قد بدأ بشكل مخيّب للآمال، حيث تمعن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياساتها وممارساتها غير القانونية بحق الشعب الفلسطيني. وإلى جانب الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، فإن حدة الهجمات التي تتم برعاية الدولة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية وجموع المستوطنين المتطرفين قد بلغت مستويات غير مسبوقة.

وإن انعدام المساءلة الدولية لا يجعل إسرائيل تتجرأ على التمادي في استعمارها غير القانوني لأرضنا وتجريد شعبنا من ممتلكاته فحسب، بل وييسّر هذا الخروج على القانون، حيث يتواصل في ظله ترسُّخ بيئة التساهل والإفلات من العقاب. ويوما بعد يوم، وعاما بعد عام، ورسالة بعد رسالة، يزداد المجتمع الدولي إدراكا لحجم المعاناة والقمع اللذين يعاني منهما الشعب الفلسطيني، بيد أنه لا يبدي أي رغبة في مباشرة أي نوع من المساءلة عن أطول احتلال حربي في التاريخ الحديث. وعاما بعد عام، وعقدا بعد عقد، ما فتئ مجلس الأمن يشهد ويوثّق الانتهاكات الجسيمة لقراراته، ولكنه لا يتخذ أي إجراء في مواجهة هذه الحالة الفجّة لعدم الامتثال والاستخفاف والإفلات من العقاب.

ومع ذلك، وعلى غرار كل عام، لا يزال الشعب الفلسطيني يتطلّع إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ليتحلّى بالشجاعة الأخلاقية اللازمة لكسر حلقة التقاعس والعمل بشكل ملموس على إعلاء سيادة القانون وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ولذلك فإننا ندعو من جديد إلى اتخاذ إجراءات جادة، تماشيا مع القانون الدولي ودونما إبطاء، لكي يُبَثّ في نفوس ملايين البشر الذين يعانون من هذا الظلم الفادح أملٌ في أنه لن تُهدَر سنةٌ أخرى، وأن العدالة والسلام ممكنان فعلا.

190122 190122 22-00337 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي تناقض صارخ مع ادعاءات إسرائيل بأنها تعطي قيمةً لحماية المدنيين، فإن شدة وقسوة سياسات إسرائيل الاستعمارية الرامية إلى اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، في عام 2021 وحدَه، كان ينبغي أن يكونا كافيين لدفع المجتمع الدولي إلى التحرّك على وجه السرعة. غير أن فرص حدوث مثل هذا التحرّك أصبحت في عام 2021 أبعد مما كان عليه الحال في أي وقت مضى، مما يزيد من شدة إفلات إسرائيل من العقاب، كما يتضح من عدد الفلسطينيين الذين قتلوا، وعدد حالات هدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، وتشريد الأسر، ونقل المستوطنين، وإساءة معاملة السجناء، واستغلال الموارد، وانتهاك الحريات.

وكان عام 2021 أكثر الأعوام دموية في فلسطين منذ العدوان العسكري على غزة عام 2014، فقد قتلت إسرائيل 324 فلسطينيا، من بينهم 86 طفلا، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتوضح الزيادة الشديدة في عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في العام الماضي أن الإدانات المتكررة التي لا تكون أبدا مدعومة بإجراءات جادة، كانت بمثابة ضوء أخضر لإسرائيل لتضرب عرض الحائط بجميع الأعراف والقواعد والحقوق، حتى الحق في الحياة، دون أي خوف من المساءلة.

ففي قطاع غزة المحاصَر وحدَه، قتلت إسرائيل ما يزيد على 260 فلسطينيا، من بينهم 66 طفلا و 41 امرأة، في أقل من 10 أيام من القصف، ودمّرت أحياء بأكملها بآلاف الأطنان من المتفجرات. وتقاعس المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، عن القيام بالدور المنوط به في صون السلام والأمن الدوليين وحماية أرواح المدنيين الأبرياء، بينما كانت الأمهات الفلسطينيات يدفنن أطفالهن الرضّع والأطفال يدفنون ذويهم وسط صدمة لا يمكن استيعابها.

وفي عام 2021، بلغت حملة إسرائيل لهدم المنازل مستويات غير مسبوقة، حيث هُدم أكثر من 850 منزلا ومبنى فلسطينيا – وهو أعلى رقم منذ عام 2016. وأسفرت حملات التشريد الإسرائيلية عن حرمان أكثر من 100 1 فلسطيني من المأوى، فوقع كثير منهم تحت رحمة العوامل الجوية في ظل شتاء قارس، وجرى في إطارها انتهاك ما لا يُحصى من حقوق الإنسان.

وكان استمرار التقاعس بمثابة ضوء أخضر لإسرائيل لكي تمضي قُدُما بنشاطها المحموم لهدم المنازل، فوصلت الرسالة إلى الأسر الفلسطينية بأنه لن يُفعل شيء لوقف طرد أطفالها من منازلهم في منتصف الليل لإفساح المجال أمام الجرافات الإسرائيلية لهدم منازلها. وبنفس القدر، شجّع التقاعس وعدم تحمّل أي تبعات السياسيين والمستوطنين الإسرائيليين على مواصلة مداهمة الأحياء الفلسطينية، كما حدث مؤخرا في حيّ الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة، ومضايقة الأسر الفلسطينية وتخويفها وتهديدها، وترهيبها بشكل صريح، في إطار محاولاتهم المستمرة للاستيلاء على هذه المناطق.

وتتواصل أيضا أعمال الاستفزاز والتحريض والاقتحام التي تتم في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك في الحرم القدسي الشريف وفي كنائس المدينة، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين، في انتهاك للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة. وتمعن السلطة القائمة بالاحتلال، بكل تهور، في هذه الانتهاكات الخطيرة ومحاولات الانتقاص من مكانة الأوقاف الإسلامية، بوسائل منها عرقلة أعمال الترميم والصيانة في المسجد الأقصى، وتقويض وصاية الأردن على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة.

وكذلك فإننا نسلّط الضوء، في هذا الصدد، على بيان صادر في 8 كانون الثاني/يناير عن بطريرك القدس للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، ثيوفيليوس الثالث، الذي شدّد، في جملة أمور، على أن "وجودنا في

القدس مهدّد. وكنائسنا مهدّدة من قبل جماعات إسرائيلية هامشية متطرفة. وعلى أيدي هؤلاء المتطرفين الصهاينة، تعاني الطائفة المسيحية في القدس معاناة كبيرة. وإخواننا وأخواتنا يقعون ضحايا لجرائم الكراهية. وكنائسنا تتعرض بشكل ممنهج للتدنيس والتخريب. وكهنتُنا يتعرضون للترهيب المتكرر".

وكما حذّرنا مرارا، فإن الفكرة الخاطئة التي تدفع إلى القيام بمحاولات "هادئة" وغير مسؤولة لمعالجة هذا الظلم بمجرّد وضع ضمادة على الجرح، في إطار ما يسمى بـ "تقليص النزاع"، لن تغيّر الواقع الآخذ في التدهور لما يجري من احتلال استعماري وقمع وفصل عنصري مخيّم على حياة الفلسطينيين اليومية. وقد ظهرت بالفعل مؤشرات تدل على أن العام الجديد سيكون استمرارا لاتجاهات عام 2021، حيث كثّفت قوات الاحتلال الإسرائيلية وجموع المستوطنين المتطرفين من الهجمات والتحريض ضد الفلسطينيين في محاولات مستمرة لاقتلاعهم من أرضهم، ولترسيخ الاحتلال، وضمّ معظم مساحة الضفة الغربية المحتلة كأمر واقع، ولا سيما في القدس وحولها، وعرقلة تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره.

وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من تزايد مخاطر الهجمات وأعمال التحريض المنسّقة، التي تتم برعاية الدولة، ضد المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين، فإن المستوطنين يقومون، بشكل أكثر تواترا، باجتياح البلدات والقرى الفلسطينية وترهيب المدنيين وإيقاع إصابات في صفوفهم، وتدمير الممتلكات والمركبات، وإضرام النار في المنازل والحقول. وسواء في بِيتا أو بُرقة، فإن الفلسطينيين يستخدمون أجسادهم لحماية أحبائهم من هجمات المستوطنين وغارات قوات الاحتلال الإسرائيلية، وكلا نوعي الخطر هذين لا يمكن فصلهما عن مساعي ترسيخ الاحتلال.

وعلى نحو ما أشار إليه مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم": "تستفيد إسرائيل من تداعيات ما يحدث، حيث أدى عنف المستوطنين تدريجيا إلى تجريد الفلسطينيين من المزيد والمزيد من مساحات الأرض في الضفة الغربية، مما يمهد الطريق لاستيلاء الدولة على الأراضي والموارد". وهذا هو المحرّك لمسعى إسرائيل الذي أصاب مركز "بتسيلم" في تسميته "هندسة الأماكن جغرافيا وديمغرافيا" لضمان سيطرتها وضمان "التفوق اليهودي" في الأرض كلّها.

ووفقا لما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شنّ المستوطنون 427 هجوما على الفلسطينيين في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، مقابل 358 هجوما في عام 2020، و 335 هجوما في عام 2019. وأثار التصاعد الخطير في عنف المستوطنين نقاشا داخل الحكومة الإسرائيلية، حيث هناك بعض السياسيين الذين لم يعد بإمكانهم الدفاع عن همجية المستوطنين، والذين وصفوا هذه الهجمات بأنها "مذابح" يرتكبها المستوطنون اليهود ضد المجتمعات الفلسطينية.

وازدادت أيضا، على مدى العام الماضي، الهجمات المنفّذة عن طريق الدهس المتعمّد بالسيارات على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، حيث وردت في رسالتنا الأخيرة المؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/ES-10/886–S/2021/1100) تفاصيل هجوم لمستوطن أسفر عن مقتل امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 63 عاما، لتكون رابع الأشخاص الفلسطينيين الذي قُتلوا جراء هجمات الدهس بالسيارات على أيدي المستوطنين في عام 2021. وفي 6 كانون الثاني/يناير، قضت ضحيةٌ أخرى. فقد قُتل مصطفى فلانة، البالغ من العمر 25 عاما والأب لابنة عمرها 18 شهرا، عندما صدمه مستوطن إسرائيلي بسيارته عمدا. وبعد ساعات من مقتل مصطفى، وقع هجوم آخر بالدهس بسيارة في نابلس، حيث دهس مستوطن إسرائيلي امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 48 عاما.

وخلال مداهمة نفّذتها قوات الاحتلال الإسرائيلية لقرية أم الخير، بالقرب من الخليل، في 5 كانون الثاني/يناير، دهس مستوطنٌ إسرائيلي سليمان الهذالين، البالغ من العمر 75 عاما، وجرّه بالسيارة لعدة أمتار دون توقف، ثم فرّ من مكان الحادث. والرجل البالغ من العمر 75 عاما، المعروف بين السكان المحليين بالحاج سليمان، معروف بنشاطه السلمي وبما يقدمه من دعم للمجتمعات المحلية التي تواجه هجمات المستوطنين والتشريد القسري. والحاج سليمان في حالة حرجة حاليا، وليس من المعروف على وجه اليقين ما إذا كان سيستعيد وعيه أم لا. وفي الوقت نفسه، لا يزال مهاجمه طليقا في ظل استمرار هيمنة ثقافة الإفلات من العقاب التي تضمن للمستوطنين الحماية من المساءلة عن أي هجوم أو تحريض ضد الفلسطينيين.

ونكرر هنا الدعوة التي وجهتها وزارة الخارجية الفلسطينية، والتي تنصّ على ما يلي: "إن حوادث دهس الفلسطينيين، التي أصبحت ظاهرة تتكرّر دون أن تلقى أي اهتمام أو متابعة من شرطة الاحتلال أو أجهزتها المختلفة، هي حوادث نعتبرها جرائم، سواء أكانت مقصودة ومتعمدة أو ناتجة عن الإهمال والتجاهل اللذين تبديهما شرطة الاحتلال، حتى لو كانت حوادث مرور عادية من بين أطرافها شخص فلسطيني. وهذا الوضع يؤكد ليس فقط عنصرية دولة الاحتلال في التعامل مع الفلسطينيين، بل ويؤكد أيضا الاستخفاف المطلق بحياتهم كما لو كانت عديمة القيمة".

وشهد عام 2021 أيضا اتّساع نطاق وحجم الاعتداءات الإسرائيلية على منظمات المجتمع المدني، في محاولة ممنهجة لإخفاء جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني. وشملت هذه الاعتداءات حملات نزع الشرعية والتشهير، وعمليات القمع العنيف للمظاهرات السلمية، وقمع الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات والتجمع، وكلها لا تزال مستمرة.

وقبل يوم واحد فقط، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية جامعة بيرزيت في رام الله واعتقلت أربعة طلاب قبل إطلاق الرصاص الحي على طلاب آخرين في الحرم الجامعي. ولا غرابة في أن تجلب قوات الاحتلال الإسرائيلية العنف مرة أخرى إلى فضاء يُفترض أنه حرم تعليمي آمن، مع إلصاق تهمة الإجرام بالطلاب والمنظمات الطلابية. وهذا الهجوم الأخير لإسرائيل على كيان أكاديمي في فلسطين هو سمة متأصلة للاحتلال الإسرائيلي، وهو يهدف إلى تقليص مساحة تطلعاتنا إلى الحرية والعدالة، مع إسكات جميع أشكال مناصرة الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، ومنذ بداية العام، اعتُقل واحتُجز عشرات الفلسطينيين الآخرين، ليضاف هؤلاء إلى ما يقرب من 000 5 من الفلسطينيين المحتجزين بصورة غير قانونية في الأسر الإسرائيلي، والذين يتعرضون لجميع أشكال الاعتداء وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن بين المعتقلين مؤخرا نور أحمد العلامي، وهو فتى يبلغ من العمر 16 عاما يعاني من أمراض في القلب والعمود الفقري، وقد تعرّض للضرب المبرح والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في 8 كانون الثاني/يناير.

وليس توقيت الهجوم الإسرائيلي الأخير على جامعة بيرزيت من قبيل الصدفة، وهو ما يتّضح من شدة أعمال القمع المذكورة أعلاه التي تعرّضت لها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والطلاب والمقاومة السلمية التي يمارسها المواطنون. وإسرائيل تعلم أن لصمود شعبنا جذورا عميقة في جامعاتنا التي عُرفت بقدرتها على الوقوف بصلابة في مواجهة احتلال حربي لم يتورّع عن قصف مباني الجامعات واغتيال الأساتذة والطلاب، وقتل المارة من الأشخاص العاديين، وسجن الأكاديميين البارزين، ومداهمة الأحرام

الجامعية، وشن حملات الاعتقال التعسّفي لسجن آلاف الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بصورة غير قانونية في السنوات الأخيرة.

وبعد مرور قرابة أسبوعين على بداية عام 2022، فإن شدة كل هذه الجرائم والانتهاكات تشير إلى أن إسرائيل لا تعير أي اهتمام للقانون الدولي، حيث تتّخذ المزيد من التدابير الغاشمة من أجل ترسيخ احتلالها الاستعماري الذي مضى عليه 54 عاما وتعزيز مخططاتها لضمّ الأراضي، التي تستهدف القدس في المقام الأول. وعلى الرغم من الإدانات الصادرة عن المجتمع العالمي، فإن إسرائيل تواصل خططها لتوسيع مستوطناتها غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، مع قيامها في الوقت نفسه بهدم المنازل وتشريد آلاف الفلسطينيين لإفساح المجال لإقامة مستوطنة غير قانونية أخرى و "متنزّه ديني" للمستوطنين اليهود.

وهذا الوضع، مع كل ما قد يبدو عليه من عبثية، إنما هو الواقع المظلم لمئات الآلاف من الفلسطينيين في القدس الذين يعيشون في حالة دائمة من انعدام الأمن وعدم اليقين فيما يتعلق بمستقبلهم. ونذكّر هنا مرة أخرى بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس إدانة قاطعة "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

وتدرك إسرائيل تمام الإدراك أن توظيف تدابيرها القمعية وسرادياتها الزائفة لإخفاء جرائمها وانتهاكاتها هو أمرٌ يثبُت فشلُه. وبدلا من ذلك، فهي تكتفي بالاستفادة من الدورة المتكررة التي ترسّخت تحت عنوان عدم التحرّك وانعدام المساءلة، والتي تسمح لها بتشديد احتلالها الحربي غير القانوني في وضح النهار. ولذلك لا بد من أن نكرر التأكيد على أنه قد ثبُت أن "استمرار الأمور على ما هي عليه"، بما في ذلك في الأمم المتحدة، هو أمرٌ لا يمكن تحمّل كلفته، وأن هناك ضرورة ملحّة لاتخاذ إجراءات لعكس هذه الاتجاهات السلبية وتنفيذ القانون الدولي. ولقد تأخّر التحرّك طويلا، فقد قدّمت بداية هذا العام بالفعل صورة واضحة للمسار الذي اختارت إسرائيل أن تسلكه، وهو مسار مظلم من استمرار الاحتلال الاستعماري والقمع والفصل العنصري.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي، وأن يقبل هذا المسار. فهو يجب أن يختار طريقا للمضي قدما يكفل المساءلة وينقذ فرص العدالة والسلام. وكما ذكر المقرر الخاص مايكل لينك مؤخرا: "إن المشكلة ليست في الجهل أو عدم كفاية الأدلة – فهذا النزاع هو، في نهاية المطاف، النزاع الأكثر توثيقا في العالم الحديث – بل هي في الحالة اللافتة لعدم رغبة المجتمع الدولي في التحرّك وفقا لإطاره الشامل والقائم على القواعد من أجل إحلال السلام وتقرير المصير من خلال إخضاع الطرف المخالف للمساءلة. وفي غياب التدابير المضادة الدولية المتسمة بالدينامية، فإن الاتجاه الذي تسير عليه الأمور الآن واضحٌ، وهو أن: هذا الاحتلال لن يموت بسبب الشيخوخة".

ولذلك فإننا نوجّه نداء عاجلا آخر إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، للتحرّك على نحو عاجل وجدّي مع بداية عام آخر للوفاء بما عليه من التزامات ومسؤوليات بموجب القانون الدولي،

بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومبادئ الإنسانية والأخلاق، من أجل وضع حد لهذا الظلم الفاجع والفادح والتاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 739 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 29 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/ES-10/886-S/2021/1100)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم